

وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ
الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا
يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١٠٤﴾



بيان صحفي

الحكومة التركية هي التي تعد القاعدة التي على أساسها تنطلق الهجمات العنصرية ضد النساء والأطفال (مترجم)

في مساء الخامس من تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٩، قام رجل يُدعى نادر كيزلبولوت بضرب طفل سوري يبلغ من العمر ٥ سنوات على نحو وحشي ولأسباب عنصرية. كما هاجم والدة الصبي وأخته البالغة من العمر ١٥ عاماً جسدياً ولفظياً، وضرب والده في وجهه، وهاجم منزلهم وكسر نوافذه. تم نشر لقطات الفيديو الخاصة بالهجوم على تويتر بهاشتاغ #Mersin، والذي حافظ على الصدارة في المرتبة الأولى لساعات. لا يقتصر الأمر على سلوك هذا الشخص، فقد انعكست العنصرية التي أدت إلى هذا الهجوم على تصرفات الشرطة والقانون. لم يتم القبض على هذا المعتدي العنصري بعد شكوى الأسرة وإنما على إثر ضجة على وسائل التواصل الإلكتروني فقط، فيما تم احتجاز الأب. وعلى الرغم من لقطات الهجوم والاعتداء، فقد شرع في إجراءات ترحيل ضد الأسرة السورية التي تحمل الجنسية الأردنية.

هناك ارتفاع واضح في عدد وشدة الهجمات العنصرية في تركيا ضد لاجئي سوريا. فقبل يومين فقط، شنق الطفل السوري وائل السعود والبالغ من العمر ٩ أعوام، عند مدخل مقبرة في منطقة كوجاي في تركيا، بسبب التمر العنصري الذي لا يطاق الصادر عن معلمه وزملائه في المدرسة. في الآونة الأخيرة، تم تحريض سكان أضنة ضد لاجئي سوريا بعد إلقاء اللوم عليهم في حادثة التحرش الجنسي التي قام بها رجل من أصل تركي. كما لم تمر سوى بضعة أشهر على قيام مجموعة من العنصريين بالنتشهير بطفل سوري بريء يبلغ من العمر ١٢ عاماً، متهمينه بالإساءة إلى فتاة صغيرة. وبعد النتشهير، اقتحمت الجماهير العنصرية شوارع إسطنبول وهاجمت السوريين وغيرهم من الأجانب بعنف. إلى جانب ذلك، يبدو أن مصطلح العنف مرن للغاية، لأن أياً من الذين يعارضون العنف ضد الأطفال والنساء، ويدعون إلى حقوق الأطفال وحررياتهم، لم ينطق بكلمة واحدة أو وقف في وجه هذا الهجوم العنيف. لا يوجد تعليق واحد صادر عن الأشخاص والمنظمات والمؤسسات العلمانية والليبرالية والنسوية والديمقراطية، ولا من وزير الأسرة أو أي من وزراء أو نواب حزب العدالة والتنمية الذين وعدوا مؤخراً بخطة عمل جديدة لحقوق الإنسان.

اختارت النساء ومعهن الأطفال الأبرياء تركيا كملاد آمن بعد الفرار من الحرب الوحشية، معتقدين أن أخوة الإسلام أقوى من رابطة الدم. لقد لجأوا إلى من يشتركون معهم في الإيمان لا في العرق، دون أن يعلموا أن حكام تركيا حصروا إسلامهم في خطبهم وصلاة الجمعة وغطاء الرأس، واستبدلوا بأخوتهم الإسلامية القومية والوطنية في حدود سايكس - بيكو. في الوقت الذي يسعى فيه المسلمون لأن يكونوا كالأنصار، فإن المعارضة الكمالية ليست وحدها من عزل القيم الإسلامية وأعد الأسس لإحياء وانتشار الجاهلية المقيتة عديمة الإنسانية، فقد اشترك معها السياسيون في الحكومة الحالية لحزب العدالة والتنمية، الذين حظروا اللوحات الإعلانية المكتوبة باللغة العربية، كما وعدوا بترحيل ٥٠٠,٠٠٠ لاجئ سوري بالإضافة إلى الآلاف الذين رحلوا بالفعل بشكل غير قانوني، هذا فضلاً عن مساواة قضية الهجرة مع مشكلة الإرهاب والمخدرات ووضعهم جميعاً في سلة واحدة.

يا حكام تركيا! ونخص بالذكر، رئيس وزراء ونواب حزب العدالة والتنمية! إن هذه السياسة العلمانية والقومية وغير الإسلامية التي تعتقونها وتنزعمونها وتطبقونها بإعجاب شديد، لا تتناقض مع الإسلام والأخوة الإسلامية فحسب، بل مع أولئك الذين يتبعون طريقكم. وهي تحرض وتطلق العنان لأولئك الذين تسمموا بالعقليات العنصرية كالكلاب البرية، حتى ضد الأطفال والنساء العزل. وأي اضطهاد ووحشية ناتجة عن نظام الكفار القومي وعنصريته، ستدفعونها من حساب أعمالكم في الآخرة. ألم تتركوا ذلك بعد؟

يقول رسول الله ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ دَعَا إِلَىٰ عَصِيَّةٍ وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ قَاتَلَ عَلَىٰ عَصِيَّةٍ وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ مَاتَ عَلَىٰ عَصِيَّةٍ» (رواه أبو داود وابن ماجه). ويقول رسول الله ﷺ أيضاً: «وَمَنْ دَعَا إِلَىٰ ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ يَتَّبِعُهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا» (رواه مسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه)



القسم النسائي

في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير